تشريعات الاعلام واخلاقياته المحاضرة (9-10) د. هند [redacted] ود

اخلاقيات العمل الاعلامي في البيئة التقليدية والإليكترونية

تنص القوانين والتشريعات والمواثيق التي تنظم عمل وسائل الإعلام في البيئة التقليدية على جملة حقوق يتمتع بها الإعلاميون العاملون بهذه الوسائل. وتدور هذه الحقوق حول عدة محاور أساسية تتعلق بحقوق الإعلاميين إزاء جمع المعلومات من مصادرها، والحقوق المهنية، والحقوق المؤسسية، والحقوق الفكرية والسياسية والثقافية والحقوق المادية والمعنوية والشخصية وغيرها. ومن بين الحقوق التي تنص عليها المواثيق الأخلاقية، حق الصحفي في جمع ونقل المعلومات بدون عوائق والحصول على المعلومات والأخبار من مصادرها الأساسية، وعدم إجباره على إفشاء مصادر معلوماته، وحقه في رفض الوسائل غير المشروعة للحصول على المعلومات، والكشف عمن يدخلون عليه الغش في الأنباء والمعلومات أو ينكرون ما أدلوا به.

ومن بين الحقوق الفكرية والثقافية والسياسية للصحفي: حقه في التعبير عن وجهة نظره بصرف النظر عن طبيعة اجتهاداته الفكرية والسياسية، وحقه في التعليق على الأحداث، وفي النقد، وفي الدفاع عن الحقيقة ونشر كل المعلومات التي تهم الصالح العام، وحقه في عدم مساومته على أخلاقيات المهنة.

ومن بين الحقوق المهنية للصحفيين: حقهم في ضمان استقلالية عملهم الصحفي، وضمان أمنهم المادي والمعنوي، وتوفير الشروط الضرورية لممارساتهم المهنة، وتحسين مناخ العمل، وعدم جواز تهديدهم أو ابتزازهم في سبيل نشر ما يتعارض مع ضمائرهم وتأكيد المكانة الرفيعة لهم، وحمايتهم من كافة الضغوط الداخلية والخارجية، وعدم حملهم

على تقديم روايات غير صحيحة أو محرفة، وإحاطة مساءلتهم التأديبية، بضمانات كافية، وضمان حقهم في المشاركة في الإدارة الذاتية لصحفهم.

ومن بين الحقوق المؤسسية للصحفي: حقه في التخلي عن المهام التي لا تتفق مع ميثاق الشرف الصحفي، أو تتعارض مع ضميره الصحفي، وحقه في رفض أي تغيير الآرائه أو كتاباته، وعدم حرمانه من الكتابة دون وجه حق، أو نقله إلى عمل غير صحفي، أو تعريضه لأي أذي في حالة رفضه القيام بمهام معينة، وحقه في الإطلاع كتابة على السياسة العامة المؤسسته، وحماية ما يعرف بشرط الضمير، وحقه في الحصول على حماية من رئيسه في العمل، وفي احترام عمله، وفي الحصول على تدريب مهني حديث، وحقه في الحصول على عقد شخصي، وضمان أمنه المادي والمعنوي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وظيفته ومسئولياته ومكانته الاجتماعية بحقوق الإعلاميين في البيئة الجديدة: أن مجمل الحقوق التي يتمتع أو يطالب بها الإعلاميون في البيئة التقليدية، تنطبق بشكل أو بآخر على الإعلاميين العاملين في البيئة الجديدة، سواء أكانت حقوق مهنية أو سياسية أو ثقافية أو مادية أو معنوية أو غيرها، حيث يحق لمثل هؤلاء الإعلاميين التمتع بهذه الحقوق، فضلاً عما تضفيه عليهم البيئة الجديدة من حقوق لا يتمتع بها الإعلاميون في البيئة التقليدية، مثل حرية التعبير، وحرية الوصول المصادر معلومات أكثر، والحق في التواصل التفاعلي والفوري مع جمهورهم، وغيرها. بيد أن هذه الحقوق تحتاج لصياغتها في شكل مواثيق وبروتوكولات لضمان تمتع هؤلاء الإعلاميون بها.

أن البيئة الجديدة أضافت بعض المتطلبات التي يجب النص عليها كحقوق للإعلاميين، من بينها حقهم في الحفاظ على سرية معلوماتهم، وعدم الكشف عن كلمة المرور الخاصة بهم، أو محاولة كسرها، وعدم تقصي أو تتبع تنقلاتهم الإليكترونية أو محاولة معرفة

روابط وأسماء مصادرهم الإليكترونية، وحقهم في حماية أجهزتهم ووسائلهم الإليكترونية من التصنت والاختراق والهكرة، وحقهم في الحصول على مزايا حمائية لبياناتهم ومعلوماتهم ومصادرهم، وحقهم في الوصول المباشر لمصادرهم ولوسائلهم الإعلامية، بدون عوائق تكنولوجية، وحقهم في استنباط واستخدام طرق جديدة في التواصل مع جمهورهم ومع مصادرهم ووسائلهم الإعلامية الإليكترونية وغير الإليكترونية، وحقهم في إرسال معلوماتهم واستقبالها وتخزينها واسترجاعها بطريقة إليكترونية، وحقهم في الانتفاع والوصول المصادر المعلومات التي تفرض قيوداً على استخدامها، مادام الغرض هو القيام بخدمة عامة، وحقهم في التأهيل المهني والتكنولوجي بما يمكنهم من استخدام الوسائط الجديدة بفعالية، وحقهم في الحصول على ما يعرف ببدل تكنولوجيا لتطوير مهاراتهم الرقمية، وحقهم في العمل على أجهزة متطورة وحديثة، وحقهم في إيجاد كيانات مهنية إليكترونية محلية وعابرة للدول، تسن تشريعات ومواثيق لهم وتدافع عن حقوقهم، مع حقهم في الاعتراف بهذه الكيانات وتمثيلها لهم في الجهات المختلفة.

واجبات الإعلاميين في البيئة التقليدية والإليكترونية :

تنص التشريعات والمواثيق الإعلامية على جملة من الواجبات والالتزامات المناطة بالإعلاميين في البيئة التقليدية من بينها واجبات والتزامات متعلقة بعملية جمع الأخبار ونشرها، والتزامات مهنية وشخصية وأخرى متعلقة بالعلاقة بالمصادر والمعلنين وبحق الجمهور في المعرفة وحماية الخصوصية وضرورة نقل الأنباء بدقة، وذكر الحقيقة، والالتزام بالموضوعية والصدق، والإنصاف والتوازن والتحقق من صدق الخبر وصحته، وعدم حجب معلومات هامة، والحرص على التدفق الحر والمتوازن للأخبار، واحترام حق المواطن في المعرفة، وعدم تشويه المعلومات أو حجبها أو نشر الأخبار غير المؤكدة،

وتصحيح المعلومات الخاطئة وغير الدقيقة، والفصل بين الخبر والتعليق، وتحري شمولية الأحداث والمعلومات، واكتمالها، وتفسيرها بأمانة، وعدم الإثارة والمبالغة الصحفية وعرض كل الآراء واحترامها، وضرورة اتفاق عناوين المادة الصحفية مع موضوعها وسياقها، والتعبير الصادق والأمين عن الرأي، وعدم استخدام لغة صحفية لا تتفق مع الذوق العام، وتجنب الإساءة للآخرين، والالتزام بالسعي لتحقيق أقصي المعايير الأخلاقية واللياقة والتمثيل المتميز للمهنة، وإتباع الطرق المشروعة في الحصول على المعلومات الصحفية، ورصد الحقائق من أطرافها المعنية ، والتعريف بهويتهم، وعدم استخدام هوية مزيفة أو كاميرات مخفية أو عدسات مقربة أو زرع أجهزة تتصنت أثناء أدائهم لعملهم.

وتنطبق مثل هذه الواجبات أيضًا على العاملين في البيئة الإليكترونية، بيد أن ثمة صعوبات في تطبيق بعضها، كما يتخذ البعض الآخر منها أشكالاً مختلفة، فضلاً عن وجود عدة تساؤلات لا تزال تحتاج لأجوبة لتوضيح كيفية الالتزام بهذه الواجبات في هذه البيئة. ومن بين الواجبات الجديدة الملقاة على عاتق الإعلاميين في هذه البيئة، ضرورة نقل ونشر وبث الأخبار والمعلومات بسرعة وفورية وآنية، حيث أصبحت الفورية أحد السمات الأساسية في البيئة الإليكترونية، حتى إنها بدأت تأخذ أشكالاً جديدة وغير معروفة في البيئة التقليدية مثل نشر الأخبار العاجلة، وتحديث المعلومات والأخبار بطريقة فورية ومتلاحقة، وإرسال المعلومات والأخبار العاجلة للجمهور على صناديقهم الإليكترونية لحظة حدوثها، وهو ما أثر على دقة الأخبار والمعلومات المنشورة في المواقع الإخبارية والإعلامية الإليكترونية، كما تتخذ مفاهيم الموضوعية والأنصاف والعدالة والشمولية والتوازن أشكالاً جديدة في هذه البيئة، تجعل من الصعوبة تحقيقها بشكل حرفي في التغطية الإعلامية الإليكترونية، فكما يسرت هذه البيئة على العاملين بها إمكانية الالتزام بهذه المعايير وتحقيقها، فإن ألقت على كاهلهم أعباء أخلاقية إضافية، نظرا لغزارة المعلومات والأخبار وثراء

الوسيلة، وتعدد المصادر، وتباين مصداقيتها، وعدم القدرة على تقصى مصداقية المواقع الأخرى، وتباين المعايير التي يمكن الاستناد إليها للحكم على دقة المادة الإعلامية، واختلاف طرق التثبت من مصادر المعلومات، في بيئة متداخلة، ويصعب فيها التأكد من الهوية الحقيقية للمصدر .. الخ، مع قلة الوقت المتوفر لفحص ومراجعة المعلومات، والحاجة الملحة لملء وتحديث مساحة الموقع على مدار اليوم، وتقليد المواقع الإخبارية الإليكترونية لبعضها البعض، ونشرها لبعض أخبارها بدون التأكد من مصداقيتها، اعتمادا على توافرها في موقع أخر، ووجود تصور لدي بعض العاملين في البيئة الجديدة، بعدم ضرورة توافر نسبة المائة بالمائة من مصداقية الخبر لنشره، ومن ناحية ثانية، تكشف الممارسات الأخلاقية للمواقع الإعلامية في البيئة الجديدة، عن عدم تأكيدها على صحة المواد المنشورة على صفحاتها، فمثلاً ورد ضمن اتفاقية استخدام موقع الجزيرة (إن المادة الموجودة في هذا الموقع تقدم كما هي، من غير تأكيدات أو ضمانات صريحة كانت أو ضمنية على صلاحيتها لأي غرض معين، أو ملاءمتها لأي مادة أخرى، أو خلوها من أي انتهاكات لحقوق الغير، أو أمانها أو صحتها، وأن الموقع لا يقدم أي ضمانات على أن الخدمة الموجودة فيه ستكون دون انقطاع أو خالية من الأخطاء، أو أن أي عيوب قد توجد فيها سوف تصحح، وأن الموقع لا يتحمل مسئولية أي مادة فيه عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر مادي أو معنوي ينشأ من استعمال هذا الموقع أو من عدم التمكن من استعماله أو من أي خطأ أو حذف أو عيب يوجد فيه أو من عدم صحة المعلومات وبالرغم من هذه المؤشرات، فثمة وجهتين نظر فيما يتعلق بانعكاس هذه الأوضاع والأشكال الجديدة على الواجبات والالتزامات الأخلاقية الخاصة بجمع ونشر الأخبار والصور في البيئة الإليكترونية، الأولى ترى أن البيئة الرقمية توفر العديد من الفرص للحصول على المعلومات، بفعل ما تتمتع به من إمكانيات غير محدودة في جمع ونشر الأخبار والآراء، وما يتوافر لها من إمكانيات تفاعلية وتكنولوجية، وما أوجدته من

طرق جديدة لجمع ونشر الأخبار، وتوفيرها ، المصادر متنوعة، والمعلومات أكثر إفادة للجمهور، وبنوعية أفضل، ولإعطائها دوراً أكبر للجمهور في تشكيل الأخلاقيات الصحفية، من خلال المشاركة والحوار والتواصل التفاعلي، ولتحريرها للإعلاميين من ضغوط السعي وراء أساليب الإثارة، ولتغييرها لدورهم المتعلق بجمع المعلومات، بحيث أصبح يتركز أكثر على تسهيل عملية تنقل وحركة المعلومات أكثر من الحصول عليها. بينما ترى وجهة النظر الثانية، أن الطبيعة المتغيرة والسريعة للعمل الإعلامي في البيئة الرقمية واعتمادها على عدد قليل من الصحفيين، وعدم تكون صورة متكاملة عن طبيعة مهنة الإعلام ومحترفيها والمنتمين إليها في البيئة الرقمية بعد، وسهولة عملية النقل والنسخ وإعادة الإنتاج والتوزيع والتخزين والاسترجاع، وإمكانية استخدام الإعلاميين الهويات مزيفة لجمع ونشر المادة الإعلامية وللتواصل مع القراء والمصادر، كل ذلك أدى إلى التسرع في بث ونشر الأخبار والمعلومات بدون تدقيق، وإلى تناقص مصداقية الأخبار، وزيادة أزمة مصداقية وسائل الإعلام، والتعدي على حقوق الآخرين وتدمير شخصياتهم وعرضهم في أوضاع غير لائقة، وزيادة حالات اختراق خصوصية الآخرين، وتزييف الوقائع الحقيقية للقضايا والمعلومات بسهولة، كما يشير أنصار وجهة النظر هذه إلى إنه بينما وفرت تكنولوجيا البيئة الجديدة أدوات عديدة للصحفيين لتعميق المادة الصحفية، وللبحث عن المعلومات واستكمال خلفياتها، وتحديد هوية مصادرها، فإنها أوجدت ثقافة جديدة تفتقر للقواعد وللحدود، وللمرجعية الأخلاقية التي يمكن الاحتكام إليها لتقرير مدى دقة المعلومات وشموليتها. وبالرغم من وجاهة كل من وجهتي النظر، إلا أن الأمر يحتاج لمزيد من البحث والدراسة لتحليل وتقييم الممارسات الأخلاقية في البيئة الإعلامية الإليكترونية، والإجابة على العديد من الأسئلة المتعلقة بمعايير تقييم المعلومات في البيئة الجديدة، وإلى أي مدى يحق للإعلامي في هذه البيئة تطويع وسائلها التكنولوجية للحصول على المعلومات؟، وإلى أي مدى يحق له إخفاء

شخصيته؟ وهل ثمة معايير جديدة لتفسير قضية السبق الإعلامي في بيئة تعتمد على المنافسة وعلي السرعة؟، وهل ما ينطبق على البيئة التقليدية من ضرورة تحري دقة المعلومات وصحتها والتأني من نشرها ينطبق بذات القدر على الوسائل العاملة في البيئة الإليكترونية مع وجود إمكانية تصحيح فوري وآني في هذه الوسائل ؟ ، وكيفية التوفيق بين احترام التقاليد المهنية وبين الخضوع المقتضيات الوسيلة وبين تلبية احتياجات الجمهور في المعرفة العاجلة والآنية والفورية؟ وهل يكتفي بتصحيح الخبر بعد نشره كمبرر للنشر العاجل والفوري للأحداث؟ وهل الفورية هدف في حد ذاتها، وإلي أي مدى يمكن تحقيقها في التغطية دون المساس بمصالح الجمهور ؟ وهل ينبغي أن يحصل الصحفي على أذن قبل الاقتباس من حجرات الدردشة والجماعات الإخبارية والقوائم البريدية؟ وإلى أي حد ينبغي عدم تشجيع الصحفيين على استخدام وسائل تنتهك خصوصية الآخرين؟ وكيف يمكن تحديد الفواصل بين ما يعد مشاركة المعلومات مع الآخرين وما بين انتحالها sharing or plagiarism ويكشف تحليل المواثيق والأدبيات المتعلقة بأخلاقيات جمع ونشر الأخبار في البيئة الإليكترونية عن تركيزها على ضرورة التأكد من صدق المعلومات، حيث أشارت معظم هذه المواثيق ومنها الإعلان الذي أصدره مؤتمر معهد بوينتر عام 1997م إلى ضرورة أن يلتزم محررو الصحف الإليكترونية بالتأكد من صحة ما ينشرونه من حقائق ومعلومات وأخبار، وحتى إذا كانت المادة قد نشرت في الصحيفة المطبوعة، أو المحطة الإذاعية أو التليفزيونية، فإنه يجب التأكد من التزامها بالمعايير المهنية، عند وضعها على الموقع أو اختصارها أو إجراء أية تغييرات عليها، والتأكد من أن هذه التغييرات لا تؤدي إلى التقليل من دقة المادة أو جودتها أو مصداقيتها، وإذا كانت المعلومات والأخبار لم تنشر على صفحات الصحيفة المطبوعة، فإنه يجب أيضا التأكد من صحتها، ومن أنها لا تؤدي إلى التضليل. كما يؤكد الإعلان على ضرورة الحرص على دقة وصحة المعلومات الخلفية، والملحقة بالأخبار، والتي قد تكون

ميزة إذا ما التزمت الصحافة الإليكترونية والمواقع الإخبارية بالتأكد من صحتها ودقتها، وقد تؤدي لجلب مشكلات جديدة، إذا لم تهتم بذلك. كما أكد إعلان المعهد على ضرورة التزام الإعلاميين في البيئة الجديدة بالبحث عن الحقيقة، وبالتغطية الشاملة والعادلة للأحداث والاستقلال عن مصادر المعلومات باعتبارها مبادئ لا تتغير بتغير الوسيلة المستخدمة في جمع الأخبار، كما ينص على ضرورة تحري الدقة، باعتبارها من أهم المعايير التي أجمعت عليها المواثيق الأخلاقية، والحرص على التثبت من مصدر المعلومات وصدقيته، وتحديد نوعية المسئول عن المعلومات وما يمكن أن تسببه المعلومات الخاطئة أو غير الدقيقة من أضرار ؟ وأن يضمن الموقع ما يشير إلى أن المعلومات المتضمنة فيه تم تحريرها بمثل ما هو معمول به في الوسائل التقليدية، وأن يتم إخطار مستخدمي الموقع في حالة ما تم وضع مادة على الموقع من مصادر لا تلتزم بمعاييره الأخلاقية، وأن قواعد المعلومات بالموقع يتم تحديثها بما يتوافق مع معايير التوقيت والدقة والملائمة، مع تحذير المستخدمين في حالة انتقالهم لموقع آخر ، من إمكانية عدم التزام هذا الموقع بالمعايير الأخلاقية المتبعة لديه. كما حث ميثاق شرف صحيفة الوول ستريت جورنال الصحفيين على ضرورة تحرى الحذر عند جمع المعلومات من مصادرها، وإلي تقديم أنفسهم كمحترفين، أثناء اتصالاتهم الالكترونية.

ومن ثم، ينبغي أن ينص أية ميثاق أخلاقي للعمل الإعلامي في البيئة الإليكترونية فيما يتعلق بواجبات الإعلاميين إزاء جمع المادة الإعلامية ونشرها، على ضرورة حث الإعلاميين على البحث عن الحقائق، والكفاح من أجل الحصول على المعلومات الصحيحة، ونشرها، والسعي لتحقيق العدالة في تغطيتهم للأحداث، وتحليلها وتفسيرها، وعدم حذف أو إخفاء أية حقائق ذات أهمية من القصة تؤثر على فهم الجماهير لها، وعدم إضافة أية معلومات لا تتعلق بشكل مباشر بالقصة، أو توفير رابط المواقع تقدم معلومات غير متعلقة بالقصة بشكل مباشر، وعدم استخدام الأساليب التي تؤدي إلى خداع الجماهير وتضليلها، وأن تكون العناوين معبرة

عن القصة، مع عرض وجهات النظر المختلفة، وأن يتم الإعلان بصورة صريحة عن طبيعة السياسة التحريرية للمواقع الإعلامية، ومدى ارتباطها بأية اتجاهات سياسية أو ثقافية أو فكرية . كما يجب أن تنص هذه المبادئ والمواثيق على ضرورة الالتزام الأمين بعمليات التناقل الرقمي للمعلومات من مصادرها وحتى متلقيها، وعلى حرية تنقل المعلومات الرقمية وتدفقها دون عوائق، وعلى الحق في المشاركة في هذا التدفق بشكل متوازن، وألا يتم التعدي على حقوق الآخرين، وألا تستخدم هذه الوسائط في تزييف الحقائق أو تصوير الوقائع والشخوص في حالات وأوضاع غير حقيقية، وعلى عدم استغلال إمكانيات التجهيل والتخفي التي تتيحها هذه البيئة الجديدة لإلحاق الضرر بالآخرين، وأن يحرص العاملون في هذه البيئة الجديدة على نسبة المعلومات التي يحصلون عليها لمصادرها الأصلية، وعلى تأسيس كيان إعلامي مهني رقمي جديد ومتميز وملتزم، وإبراز مواقعهم الإعلامية بتصميم متميز ولائق، وبأسلوب تصفح سهل وبسيط، والتأكد من نوعية الروابط المستخدمة ومدي موضوعيتها ومصداقيتها. وفيما يتعلق بأخلاقيات نشر الصور والرسوم: تؤكد التشريعات والمواثيق الإعلامية في البيئة التقليدية على ضرورة تحري الدقة في نشر ومعالجة الصور واختيارها ونشرها في سياقها الملائم، وأن يتطابق كلام الصورة، مع مضمونها، والتأكد من صدق وأصالة الصور والرسوم التي يتم استخدامها، والالتزام بعدم نشر صور أو تفاصيل تتعلق بحالات معنية مثل المرضي النفسيين، ومدمني المخدرات ، دون موافقتهم أو موافقة عائلاتهم، إلا إذا وجدت مصلحة عامة لنشرها، والتنويه لأية تعديلات يتم إجرائها على الصور، وعدم نشر صور مؤذية أو ضارة بالآخرين، وعدم تشويه الصور الصحفية أو التلاعب في تفاصيلها أو استخدامها بطريقة تؤدي لخداع القارئ، سواء من خلال تغييرها عن طريق المونتاج أو إعادة تركيبها، والامتناع عن نشر صور جنسية، وعدم نشر صور تحمل مشاهد رعب وعنف أو التفاصيل المثيرة لهما، إلا إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

وعلى الجانب الآخر، بينما توفر البيئة الرقمية وسائل متقدمة للحصول على الصور وتنظيمها وحفظها واسترجاعها، فإنها توفر وسائل عديدة وسهلة للتلاعب بالصور وبدقتها وبتعديل زواياها وتغيير محتوياتها ونشرها في سياقات متباينة من خلال تغيير الملامح والتفاصيل والحذف والإضافة ، وبشكل يصعب اكتشافه أحيانا، وبما قد يؤدي لخلق انطباع آخر مختلف تماما، كما تؤدي الطبيعة المتسارعة للعمل الإعلامي في هذه البيئة، لعدم تحري الدقة في اختيار الصور ومضمونها، وإجراء العديد من حالات التعديل والتغيير على الصور دون الإشارة إلى ذلك، وهو ما يؤثر على مصداقية الصور في وقت أصبحت مثل هذه التكنولوجيا ومصادرها في متناول الجميع، كما تحفل هذه البيئة بمواقع عديدة تنشر صوراً غير لائقة، مما يضاعف من التأثير غير الأخلاقي للتلاعب بالصور. لكن بالرغم من أهمية هذه المشكلة باعتبارها تشكل تحدياً لوسائل الإعلام القديمة والحديثة، إلا أن المواثيق الأخلاقية للصحافة الإليكترونية أهملت هذه المشكلة تماماً، ولم تحاول أن تقدم أية توجيهات للصحفيين بشأن صياغة معايير خاصة بمعالجة وتغيير الصور والصوت في إطار أخلاقيات العمل الإعلامي حتى الآن. وبينما ثمة اتفاق على السماح بقطع وتغيير حجم الصور وتحرير محتوياتها، ومقتطفات الصوت، لكن على الجانب الآخر، فإن خلق صورة مختلفة تماما عن الأصل يعد عملاً غير أخلاقيا، وإن كان الأمر لا يزال محل خلاف، وبينهما من المسموح به القيام بعمليات معالجة للصور من تحسين جودتها وإضاءتها وإظهار معالمها، ولكن هل من المقبول مثلاً جعل صورة شخصين في مواجهة بعضهما البعض، بينما لم يتقابلا مطلقاً، وإلى أي مدى يحق للصحفي استخدام الصور المنشورة على الإنترنت؟ وهل يلتزم الصحفي بالتنويه للتعديلات التي يجريها على الصور التي يستخدمها؟ وهل من المسموح استخدام كاميرات معينة لمراقبة شخص ما، سواء أكانت الكاميرا موجهة إليه أم لا؟، وهل من حق الصحفي أن يدرج كل فرد موجود في الموقع أو المشهد في تقريره الصحفي، سواء أكانوا

جزءاً من القصة أم لا؟ وهل يحتاج الصحفي أو يجب عليه أن يحصل على تصريح من كل فرد يظهر في المشهد؟ وأين حق الأفراد في الخصوصية في عصر التصوير الرقمي؟، وهل سيؤدي استخدام مثل هذه الأدوات إلى التأثير على مصداقية الوسائل الإعلامية في المستقبل بشكل أكبر مما هو واقع حاليا. ومن ثم ينبغي أن تنص أية مبادئ ومواثيق أخلاقية للعمل الإعلامي في البيئة الرقمية على ضرورة تحري الدقة في الحصول على الصور، واختيارها ومعالجاتها ونشرها ونسبة المادة المصورة لأصحابها، والتنويه لأية تعديلات جوهرية يتم إجراؤها على مكوناتها، عن طريق استخدام أيقونة أو علامة مميزة، وتقصى مصادر الصور ونسبتها إليهم، وعدم نشر صور غير لائقة أو مثيرة، وتحري المصلحة العامة في نشر صور معينة قد تحمل معاني العنف والقسوة والتطرف، وعدم نشر صور الموضوعات وشخوص بدون موافقة أصحابها، وعدم تطويع الإمكانيات التكنولوجية للحصول على الصور ومعالجاتها أو نشرها بطريقة غير شرعية أو غير لائقة، وعدم استخدام الصور الخداع الجماهير، أو إلحاق الضرر بالأشخاص أو لإعطاء انطباع زائف.

المحاضرة (11) واجبات والتزامات الإعلاميين إزاء مصادرهم

من بين المبادئ الأخلاقية الأساسية التي يجب أن يحرص عليها الصحفيون فيها يتعلق بعلاقتهم بالمصادر الالتزام بمبدأ حماية سرية المصادر، وعدم الكشف عن أسماء مصادر معلوماتهم ورفض أي ضغوط لإفشائها، إلا في حالات معينة، والالتزام بالأمانة الصحفية، وعدم الحصول على وثائق أو صور إلا بعد موافقة المصدر، ويستثني من ذلك مقتضيات المصلحة العامة، وعدم استغلال معلومات المصدر أو تعريضه لمواقف محرجة أو مؤذية، والالتزام بحق المصدر في التصريح بمعلومات خلفية للصحفي، أي معلومات ليست للنشر)، واحترام توقيت الإعلان عن بيانات وتصريحات صحفية خاصة بالمصدر، والتعامل النقدي مع تصريحاتها ، والالتزام بنسبة الأقوال والتصريحات إلى مصادرها الحقيقيين، وعدم نسبة أقوال أو أفعال إلى أي شخص أو جهة بدون التأكد من مصدرها، وتوخي الحذر عند استخدام المصادر المجهلة، كما تلزم هذه المبادئ الصحفيين بضرورة التعريف بأنفسهم ووظائفهم أمام مصادرهم، وتنبيههم لما سيتم نشره من أقوالهم، واحترام الحريات الخاصة للمواطنين في عدم التصريح للصحافة، فضلاً عن ضرورة الالتزام بحق المصدر في معرفة كيفية توظيف تصريحاته، وعدم القيام بأية محاولة للوصول إلى سجلات سرية، رأى المصدر عدم الإفصاح عنها، أو محاولة التسجيل مع المصدر بدون موافقته، وعدم الحصول على المعلومات بالتهديد، وعدم الإصرار على الحصول على المعلومات من المصدر إذا ما تم رفض طلبه من قبل، وعدم الحصول على صور بطرق خداعية من المصدر، وعدم اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة كسرقة الوثائق والمستندات أو التنكر في شخصية أخري غير شخصيتهم لخداع المصادر. كما ينبغي أن يلتزم الصحفيون بأخلاقيات المهنة في التعامل مع

الجمهور كمصادر، من حيث عدم استغلالهم أو تخويفهم أو تهديدهم، وتنبيههم لما سينشر من آرائهم، وطبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه.

ويكشف تحليل الممارسات المهنية لعلاقة الصحفي بالمصدر في البيئة الإليكترونية عن عدة مؤشرات منها :

1- تساعد البيئة الإليكترونية الإعلاميين على تقصي مفردات مادتهم الصحفية من مصادر متعددة، وبسرعة أكبر مما يحدث في البيئة التقليدية، وذلك باستخدام الوسائل الرقمية في التواصل مع المصادر، سواء عبر قواعد بيانات أو بروتوكولات خاصة أو بالبريد الإليكتروني أو قوائم بريدية أو بغيرها، وقد يتم هذا التواصل بشكل تزامني أو لا تزامني، وقد يتشارك في هذا التواصل عدة أطراف معا سواء أكانوا إعلاميين أو مصادر. كما تغيرت طبيعة العلاقة بين المصدر والصحفي، بحيث أصبحت غالبا ما تتم بشكل لا مواجهي، وهو ما أوجد نماذج وأنماط جديدة من العلاقات بين المصدر والإعلامي، تقوم على انتفاع كليهما بالمعلومات والأخبار وتوظيفها لخدمة مصالحه، مع تقلص وتراجع دور العوامل الشخصية في هذه العلاقة.

2-قللت البيئة الإليكترونية من أهمية العلاقة بين الصحفيين والمصادر عما هي عليه في البيئة التقليدية، نظراً لتعدد المصادر وتنوعها وثرائها، ولتراجع ظاهرة احتكار مصادر معينة لمعلومات معينة، وصعوبة تذكر القراء المصدر معين عن غيره، فضلاً عن أن هذه البيئة أوجدت مناخًا أسرع لنشر الشائعات والأخبار غير الصحيحة، حيث جعلتها أشبه بالأخبار، وهو ما ينعكس أثره على سمعة الوسائل

الإعلامية وعلى سمعة المصادر الصحفية أيضاً، ويؤدي للتقليل من أهمية الدور التقليدي . للمصدر في العمل الإعلامي.

3- بينما توفر البيئة الإعلامية الإليكترونية آليات عديدة أمام الإعلاميين الملاحقة مصادرهم وخاصة عبر بريدهم الإليكتروني، فإن ذات الوسائل تتوافر للمصدر أيضاً، لتجنب مثل هذه الملاحقات. ولكن من ناحية أخري، توفر هذه البيئة وسائل أكثر للصحفيين للاقتباس والحصول على آراء ومعلومات المصادر بدون الرجوع إليهم واستئذانهم، وخاصة إذا تمت هذه الاتصالات بشكل خفي ومجهل إذ قد يحمل كل من المصدر والإعلامي هوية مزيفة أثناء اتصالاتهم الإليكترونية وهو ما قد يكون له تبعات جسيمة على أخلاقيات العمل الإعلامي.

4- بينما يصعب في البيئة التقليدية معرفة هوية المصدر في حالة رفض الصحفي الإفصاح عنها، بيد إنه يمكن تتبع هذه الهوية بشكل إليكتروني، وتعقب الاتصالات التي تمت بين الصحفي والمصدر في البيئة الإليكترونية، وهو ما يعني إمكانية الكشف عن هوية المصدر، وهو أمر يمثل خطورة كبيرة على طبيعة سرية العلاقة القائمة بينهما، وقد يجعل بعض المصادر تتردد في إجراء اتصالاتهم بشكل إليكتروني مع الإعلاميين، وهو ما يؤثر على حق الجماهير في المعرفة وعلى حرية العمل الإعلامي ذاته، إذ بينما كان يصعب على الجهات المسئولة والرقابية معرفة ورصد اتصالات الإعلاميين بمصادرهم في البيئة التقليدية، فإن الأمر ليس بهذا الصعوبة في البيئة الإليكترونية، حيث يمكن تعقب هذه الاتصالات ومعرفة تواريخها وتوقيتاتها بل – وطبيعة المضمون الذي كانت تدور حوله.

5- تسير المواثيق الخاصة بالصحافة الإليكترونية والإنترنت على نهج البيئة التقليدية من حيث التأكيد على أهمية حماية أسرار المصادر، فعلى سبيل المثال دعا ميثاق

(ACM) (رابطة المهنيين في مجال الكمبيوتر) إلى ضرورة التزام أعضائه باحترام سر المهنة، وعدم الكشف عن مصادر المعلومات، أو المعلومات التي تطلب المصادر عدم الكشف عنها، وإلى التعامل بأمانة وشرف وموضوعية مع المصادر، وبالتعهد بالإعلان عن هويتهم، وعدم إخفاء صفاتهم عن المصادر، خاصة عندما يتم الاتصال عبر أجهزة الكمبيوتر، و بعدم خداع المصادر، وبعدم الكشف عنهم أو بإعلان أية معلومات يمكن أن تؤدي إلى الكشف عنهم، وبعدم الكشف عن عناوين البريد الإليكتروني لمصادرهم، أو أية معلومات تتعلق بهم عبر أجهزة الكمبيوتر، وبعدم نشر المعلومات التي تطلب المصادر عدم نشرها، وأن يستندون فيما ينشرونه على مصادر متعددة للتأكد من صحة معلوماتهم.